

# النقود الاسلامية فى الاندلس التطور والدلالة

خيمى لويس اى ناهاس بروس

ترجمة : ا . د عبد الله جمال الدين \*

## مقدمة المترجم :

هذه ترجمة عربية لمقال لفتة الأصلية هى الإسبانية: La lengua espanola أو بتعبير أدق هى اللغة القشتالية La lengua castellana ، وقد نشر هذا المقال فى مجلة المعهد المصرى للدراسات الإسلامية فى مدريد بإسبانيا - المجلد الرابع الصادر سنة ١٣٧٦ هـ الموافق ١٩٥٦ م .

وكاتب المقال هو الدكتور خيمى لويس اى ناهاس بروسى : Jaime Luis y Navas Brusi وهو حاصل على درجة الدكتوراه فى الفلسفة والآداب ويعمل محاميا أمام المحكمة العليا ببرشلونة : Barcelona فى إسبانيا ، وقد أعطى لمقاله العنوان الأصلى التالى :

---

\* أستاذ التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية المساعد بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة .

ملاحظات حول سكة النقود الرسمية الإسلامية بالأندلس :

observaciones sobre la amonedacion Le gai de los Musulmanes de

Espana وقد أثرت أن تكون الترجمة العربية للمقال تحت عنوان :

«النقود الإسلامية فى الأندلس : التطور والدلالة»

فربما كان ذلك أنسب للقارئ العربى وأكثر دلالة على مضمون المقال . ذلك أن مؤلفه لم يكتف بدراسة النقود فى الأندلس دراسة تاريخية أو ثُمّية فقط ، إنما اهتم بكافة الجوانب التى لها علاقة من قريب أو بعيد بالنقود فدرسها وأوضح علاقاتها بالاقتصاد باعتبارها جزءا من النواحي المالية فى الدولة ، وأبان عن مدلولها الاجتماعى ووضعها ومغزاها القانونى ، وما يمكن أن يستنبط منها من مسائل تتعلق بمصدر السلطة ونوع الحكم بل والعلاقة بين النقود وبعض قضايا الفلسفة والقانون الدولى العام أو الخاص فوق دراسته ما تدل عليه من نوعية العلاقات بين الدول والتأثير المتبادل بينها ، ووضع الموظفين والفنيين فى دور السكة ، ومستوى ما لهم من أهمية يعبر عنها نقش إسم بعض كبار الموظفين أحيانا على ما يصدر من عملة ، ودلالاتها على ازدهار الدولة ورخائها ، أو تدهورها وانحطاطها ..... الخ .

فالمقال - رغم قدمه النسبى - مثال للدراسة التى لا تكتفى بالجوانب الفنية ، وإنما تنطلق من العملة إلى آفاق تشمل وتضم كل ما يمكن استخراجه منها فى مختلف مجالات وحقول العلم والمعرفة، ولعل طبيعة المؤلف باعتباره محاميا دارسا للقانون غلبت عليه فتقصى المسائل تقصيا واعتنى بكل شاردة وواردة لها اتصال بالعملة من هنا أو هناك .

ولعل هذا كان من بين الأسباب التى جعلتنى أفكر فى نقله الى العربية ، ليكون نموذجا أمام القارئ لهذا اللون من الدراسة ، ناهيك بقلّة إن لم تكن ندرة الدراسات المتعلقة بالنقود والنميات وجموعات العملات الإسلامية ، برغم اعتراف الجميع

بأهميتها وفائدتها القصوى فى الدرس التاريخى ، وتصحيحها أو توضيحها لبعض المسائل المثبتة فى المصادر والمراجع التاريخية .

أما عن الترجمة فقد حرصت كل الحرص أن تكون أمينة وفيه لما جاء فى الأصل ، وحرصت كل الحرص فى الآن نفسة على أن يكون الأسلوب العربى واضحا ينقل الفكرة كاملة إلى ذهن قارئنا دون زيادة أو نقصان ، وقد دفعنى هذا فى أحيان قليلة الى إضافة كلمة هنا أو هناك تعين على هذا الوضوح فأثبتها بين قوسين صغيرين « » إشارة إلى أنها لم ترد فى صلب النص ، ولكن كتابتها تساعد على فهم المراد .

وقد جاءت تعليقات المؤلف تحمل أرقاما خاصة بكل صفحة على حدة ، ففضلت فى الترجمة إعطائها رقما مسلسلا من أول المقال الى آخره ، وأثبتها فى آخر الترجمة حتى لا يندشغل القارئ العربى بهذه التعليقات عن متابعة الفكرة الأساسية خاصة ومعظمها عبارة عن إشارات إلى مراجع أوروبية عالجت الموضوع .

كذلك دونت أسماء الأماكن والأعلام الأوربية فى صورتها الأصلية بحروف لاتينية مع إثبات ما لها من مقابل عربى إن وجد .

وبعد

فأرجو أن أكون قد أضفت شيئا مفيدا للمكتبة العربية بنقل هذه الدراسة الجيدة إلى لغتنا العربية . وأحمد الله عز وجل، فله الحمد فى الأولى والآخرة .

## نص المقال المترجم

### ١- عصر الولاة

لم تنل المسكوكات الإسلامية كل ما تستحقه من العناية من جانب العلماء ، حتى المؤلفين الذين كتبوا أعمالا ذات أهمية كبرى عن تاريخ العملة لم يعرضوا لهذا الموضوع إلا لاما. وما حدث بأسبانيا فى هذا الصدد ليس استثناء ، فلنعرض الطابع العام للدراسات المتعلقة بالإسلام والمتعلقة بدور العملة بصفة خاصة .

لقد وجد المسلمون أنفسهم - وهم المستوعبون الكبار للتأثيرات والأنظمة العربية - وجدوا أنفسهم فيما يتعلق بتنظيم مصانع العملة - إزاء تأثيرين : التأثير الساسانى ، والتأثير البيزنطى .

عندما نضع أقدامنا فى شبه جزيرتنا " الإيبيرية " ، وعندما نصل إلى شمال المغرب فإننا نجد - فيما يختص بالعملة - ثقافة أخرى هى ثقافة الغربيين التى كانت فى معظمها وريثة أيضا للتأثير البيزنطى . لكن مع التشابه الفنى بين أساليب صك العملة فى هاتين الإمبراطوريتين العظيمتين لأقصى درجة ممكنة ، ومع التأثيرات الفنية المتبادلة التى كانت كبيرة جداً ، فإن هناك فرقا كبيرا بين منظمة دور صك النقود فى هاتين الدولتين . فالبيزنطيون المفروض أنهم بحكم ميراثهم للإلحجها الرومانية الإمبريالية المركزية ، يميلون الى إقامة دار مسكوكات وحيدة وإن لم يتيسر لهم تحقيق ذلك دائما ، وعلى العكس من ذلك كان للساسانيين نظام من مسكوكات متعددة متبعين فى هذا فيما يبدو - تقليدا مشرقيا . البيزنطيون لم يصل بهم الأمر أن يكون لهم مصنع عملة وحيد ، و " روما " فعلت نفس الشئ ، ذلك أنه كان من المستحيل عمليا التوصل إلى هذا فى ذلك العصر . لكن ، نعم ، كان من الممكن الوصول إلى توحيد العملة بالطريقة التى تجعلها متساوية عند الخروج من مصانع العملة كلها باستثناء التغييرات الضرورية التى تشير إلى دار السكة أو ببساطة إلى نتائج استحالة

الاختلافات التقنية الكبرى فى زمن لم يكن حفر العملة فيه قد توصل الى تحقيق ذلك بالطرق الميكانيكية " الالكية " . واذا تقدمنا فى اتجاه الغرب ، فان النظام المركزى يسود ، وهذا هو حال العملات التى ضربت فى أفريقية ، إنها كانت تتم بإسـم أفريقية ، والتى كانت تتم فى إسبانيا إنما كانت تحمل إسم الأندلس دون إشارة محددة إلى دار السكة أو البلدة (١) .

ومع ذلك فإن هذا الأمر افتراضى وإن لم يكن يعيد الإحتمال ذلك أن تعبير " الأندلس " يعكس إدعاء السيطرة على كل أسبانيا .

(١) يلاحظ هـريتـيبـيس PRIETO VIVES فى كتابه : ملوك الطوائف LOS REYES DE TAIFAS أن التنوع يمكن أن يمتد ليشمل القطع التى تخرج من دور السكة ( يعنى ضرب عملات مختلفة فى كل مصنع ، كما حدث فى مملكة أراجون CORONA DE ARAGON حتى تولية " فيليب الخامس Felipe V أو فى المؤسسة الإدارية لدور السكة .

( يعنى مشكلة استقلالها بالعمل أو تدخل السلطات المحلية أو السلطة المركزية فى مراقبتها ويبدو لى أن المسلمين كانوا مركزين من وجهتى النظر كلتيهما ، يعنى كان ينقسم المستوى الأعلى من المركزية ( إقامة مصنع العملة الوحيد ) وربما كان ذلك آئذ مستحيلا بسبب صعوبات الاتصال . الأنظمة المختلفة التى تم تبنيها - ولم يكن " النظام " الإسلامى إستثناء فيما يبدو - إعتادات أن تكون نتيجة للتركيب العام للدولة ( فى كل لحظة حالية وفى الميراث عن السابقين ) وليس غريبا أن يكون الوضع هكذا ، وبهذا تفسر ، وفقا لكا حالة - المركزية النقدية أو عدمها وقد تكون صائبة أو مناسبة " فهذه الإجهادات تخضع لطبيعة وظيفة النقود ، وتعتمد لهذا على جوانب أخرى فى البناء القانونى الإجتماعى للبلد .

وهكذا أمكن أن نلقى نظرة تلميحية جغرافية على منطقة النفوذ بشكل فعال .  
إن استمرار صك نقود الفترة السابقة على الحكم الإسلامي بشبه الجزيرة يبدو أنه  
بقي لفترة قصيرة جدا ، ربما لم تتجاوز القرن الأول بعد الفتح الإسلامي ، بل ربما لم  
يصل الأمر الى ذلك . ولا ينبغي أن يدهشنا ذلك ، ذلك أنه قبل أن يطأ المسلمون  
بأقدامهم شبه الجزيرة كانت لهم عملتهم ، ولهذا بدأوا فترة استيعاب العملة الغربية  
الأصل ، ومن السهل أن تفهم أنهم في الحال تجاوزوا الى مرحلة الانتقال ، وتميزوا بيننا  
بالعملة النقدية ذات اللغتين " العربية واللاتينية " . وما حدث في أسبانيا لاهد أن  
يكون قد صار في خطوط واضحة متوازية مع ما حدث لتاريخ العملة في معظم الأماكن  
الإسلامية الأخرى . فمن فارس حتى الأندلس قلد المسلمون أنماط من العملة كانت  
موجودة من قبل ، ثم انتقلوا بعد ذلك الى ما يميزهم ( ١ ) .  
لكن التشابه يكون قويا عندما نقارن ما حدث في أسبانيا مع ما حدث في المغرب

---

(١) يرى ميلز Miles في بعض الدنانير العربية الأولى " En Some early arabes "

denars المنشور في American Numis Matic Society Museum

المجلد الثالث سنة ١٩٤٨ ص ٩٣ وما بعدها . أنه في بعض الدينارات العربية  
الأولى محاولة لتصنيف النقود بنقاط سرية وبدون إشارة الى دار السكة حتى  
خلافة المأمون ، ونلاحظ أن النقاط السرية ، قائل علامات دار السكة القشتالية  
في العصور الوسطى والحديثة ، إنها نتيجة منطقية للحاجة : لمعرفة من أي يد  
خرجت قطعة ما للإشراف على نوعيتها ( يعني لإثبات بعض الاختلافات بين  
مصانع ضرب النقود ) من ناحية، ومن ناحية أخرى للغرض السياسي الموحد أي  
المنشئ " لعملية " الاختلافات بين العملات لأقل مستوى يعني ( بأن تحمل من  
هذه العلامات أقل يمكن إبرازه ) .

بصفة خاصة ، وتفسر العلاقات القوية فى كافة النواحي بين أسبانيا الإسلامية وبلدان الشمال الأفريقى هذا التشابه ، وهذا برهان واضح على أنه لا ينبغى تركيز الرؤية على تاريخنا ونسيان ما له من صلات بالتطور فى الشمال الأفريقى . هذا ما يتعلق بتطور العملة .

أما ما يتصل بالشكل الذى تطلبة الانتقال الى الخاصية الإسلامية فقد تدخلت عوامل من نوعيات مختلفة جدا ، إقتصادية ونفسية وفنية وتاريخية وثقافية بالإضافة الى معارف ضارب العملة ..... الخ .

وعلى كل حال لابد أن نشير الى أنه قبل أن يتم تبني عملة إسلامية بصورة دقيقة فإن هناك احتمال أن يكون قد بدأ رد فعل الشكل المميز للمسلمين فى صورة العملة التى قاموا بإصدارها . وهكذا نجد فى عملات الأبجدية اللاتينية اتجاها الى الغاء الحروف التى - ربما - لها علاقة بطريقة الكتابة فى اللغات السامية .

ومن الممكن بنفس المستوى أن يكون الصليب الموجود فى عملات ما قبل الإسلام قد شوهد مشوها بصورة كبيرة لأسباب دينية حتى إن خصائص ذلك الرمز قد أصبحت محرفة وبحيث لا تترك أى مغزى يمكن أن يصطدم بالمشاعر الدينية لدى أتباع محمد - صلى الله عليه وسلم - .

فيما يتعلق بالنواحي الباقية فإن تأخر العملة مقارنا بالظواهر التاريخية الأخرى - وهذا هو الحال بالنسبة للمصكوكات الإسلامية الأولى التى لم يكن طابعها اسلاميا تماما - أمر يتوافق مع ظاهرة عريقة جدا وستكون له مظاهر أخرى نشير اليها خلال هذه الدراسة .

لقد بدأت العملات يظهر يذكرونا بالمتسلطين القدماء ، لكن توفرت لها الصيغة الإسلامية بالتدريج ، وكانت فى كل مرة إسلامية أكثر من سابقتها .

لقد شوهدت العملات الإسلامية الأولية ، وقد حلت محل تلك التى تستخدم

لغتين " العربية واللاتينية " بعد ذلك أستخدمت الكتابة العربية فى النقود بصورة نهائية . ويبدو أن الخليفة عبد الملك هو الذى تبنى نظام العملة الخاص بالمسلمين .

وفقا لـ " ماتيو Mateu " فإن العبارات الدينية التى هى واحدة من الملامح التقليدية فى العملة الإسلامية ، ترجع لأصل قوطى غربى (١) Visigodo وفى الواقع فإنه يحتمل أن الأمر كان كذلك . ومع ذلك فنحن لا نستطيع أن نقلل من الكتابات المذكورة إذا وضعنا فى الاعتبار أنواع العملة المعدنية السابقة على العملة العربية فمن المحتمل أن يكون اتخاذ الكتابات قد إنبثق عن هذا ، لكن ما تبناه المسلمون قد ترتب عليه - ولأسباب واضحة- دخول عنصر آخر فى العملية : عنصر الأيدولوجية الدينية الإسلامية " أو الفكرة الدينية الإسلامية " أكثر من هذا ، هذا العنصر هو الذى يفسر استمرار الكتابات ذات الطابع الدينى فى العملة العربية . إنها

---

(١) . Felipe Mateu Y Liopis , La moneda española , Barcelona , 1946 , P . 104 . أنظر

من ناحية المضمون فإن حصول بعض دور السكة المتأثرة من ناحية الأصل بالأجنبي ، على الشخصية المتطورة ، ظاهرة شائعة كثيرا فى التاريخ حدثت مع الإيبيريين فى علاقتهم باليونان ، ومع القوط الغربيين مع الرومانيين والبيزنطيين ... الخ إنها أولا تشعر بالحاجة إلى المؤسسة " أى النظام " ، ثم تتبناه ، كما هو معروف ( يعنى كما يوجد عند الأجانب ) ، بعد ذلك فإن استخدام أو تجمد الوضع يسمح بأن نقدر فى أى ناحية لا يتم " التطور متفقا " مع روح وحاجات البلد المتأثر ، ثم تجرى الإصلاحات المناسبة .



الكتابات التى تعتبر واحدة من أكثر الأشياء التقليدية المميزة لتلك العملة ، أيضا لا يمكن أن ننسى الدور الذى لعبته بيزنطة " Bizancio " فى إيجاد تأثيرات هذا العنصر فلم يكن من السهل دائما إدراك التأثيرات القوطية الغربية Visigods فهذه العملات بدورها بها تأثيرات بيزنطية كثيرة .

إن عملات " المسلمين " أتباع محمد - صلى الله عليه وسلم - فى اسبانيا ، تعتبر الى حد كبير ، امتدادا لتلك التى ضربت فى افريقيه . إن هذا الامر ليس إلا انعكاسا لواحد من الجوانب التى ربطت عملة شبه الجزيرة بعملة المغرب ، وهو الشيء الذى توضحه الروابط المتينة بين المسلمين على جانبي المضيق ، وهذه الروابط نفسها لابد أن يكون لها علاقة بالكمية المهمة من العملة الأفريقية التى كانت تتداول فى بلدنا . فالكنوز الموجودة فى اسبانيا تشتمل - بصفة عامة - على حصة تصل إلى ٥٠٪ من العملة الإفريقية بصورة دائمة تقريبا . هذه الحصة العالية تسمح لنا بتكوين فكرة عن أهمية العلاقات التجارية بين جانبي المضيق . ومن المحتمل أن هذه العلاقات كانت متينة ، على الأقل الى أن تم إكتشاف أمريكا ، يعنى حتى عندما كان المسيحيون يحكمون الأندلس ولأسباب وتيسيرات أكثر ، سنرى الشيء نفسه فى الأزمنة التى كانت فيها الراية المحمدية ترفرف على كل من سبتة وأشبيلية . ولهذا كله سيكون من الضرورى الإصرار على تأكيد أهمية العلاقات مع أفريقية حتى نفهم تاريخنا الإقتصادى . ونعتقد أنه من نافله القول أن نبرز أن العوامل الإقتصادية تشتمل على مبررات من نوع سياسى وثقافى بمعنى خصائص المرحلة التاريخية التى تعرضت لها هذه الأراضى . إن العملة تعكس هذه الخصائص ، لأن تاريخها يشتمل على ظواهر تاريخية ثقافية أكثر إتساعا ، وعلى تعليقات أكثر عمومية بسبب عملها الإجتماعى نفسه .

لقد سجلت تغييرات فى العملات الإسلامية الأولى ، وفقا للمكان الذى ظهرت فيه ، فى المراحل الأولى من التطور ، تؤثر الاصدارات الخاصة بكل مكان . وهكذا فإن العملات الإسلامية فى " انطاكية Antiochia " اشتملت على فيلة وتنين " ثعابين " وأسود ..... الخ .

ولم تصل تأثيرات من هذا النوع إلى اسبانيا وأفريقيه يمكن تفسيرها من خلال تاريخ الفن الشرقى ، بل أن ذلك له إرتباط بموقف الإبرانيين من قضية " التصوير " الدينى للكائنات الحية . وعلى العكس يظهر موضوع الصليب ، وتأثيرات أخرى غربية أشرنا إليها من قبل - فى العملة الإسلامية الأولى بأسبانيا وأفريقية . ومرة أخرى فى العملة - بطبيعة الحال - ظاهرة تاريخية ثقافية أكثر وضوحا وإتساعا . هذه الظاهرة لها إتباط بها ، فهى ليست أكثر من تعبير خاص عن إهتمامات إنسانية ، هى نفسها - بسبب طبيعتها - تؤثر على ميادين أكثر إتساعا .

ويلاحظ أيضا أن العملات الإسلامية ذات الكتابة اللاتينية ، تتبع النظام القوطى الغربى Visigodo للعملة الرومانية القديمة ولعملة قشتالة القديمة Suelos y Tremises إلى أن تم إصدار العملة الإسلامية التقليدية . وينبغى إبراز ذلك ، لأنه يبرهن لنا على أن تأثير السابق لا ينحصر فقط فى ميدان الفن وعلم الكتابات القديمة بل وحقل قيم العملات المالية أيضا يعنى أكثر الأشياء التى لها علاقة مباشرة بالإقتصاد . أو فى كلمات أخرى :

بسبب أن المرحلة الأولى للنظام النقدى الإسلامى كانت تدور حول السوابق ، فأنها تطورت بهذا الشكل ، لأن التفسير السياسى لا يمكن أن يرى مصحوبا بتعديل من خلال احداث نفسه Ipso facto فى كل أنظمة الحياة . أو إذا اردت " تعبير آخر " لأن الأنظمة الثابتة لها قوة كبرى وقصور ذاتى ، بحيث لا تستطيع أن تتفوق بسهولة دائما حتى فى حالات مثل هذه ، فإنها تصل فيها النهاية " إلى ما تريد " .

وعلى كل حال فإنه جيدا أن نبرز أنه بمجرد أن تطور واستقر النظام الإسلامى النقدي ، فإنه أنتقل الى مرحلة تالية : مرحلة التأثير على النظام النقدي عند الأسبان المسيحيين . أكثر من هذا ، أن ظهور العملة القشتالية مرتبط الى حد كبير بتاريخ المسلمين .

شيء يشبه هذا حدث فى مملكة أراجون Corona de Aragon وفقا لـ " بلانشت: Blanchet " ذلك أنه عند قيام نظام إتباع " كابيتوس Capetos " كانت العملة غير منظمة ، مثلها فى ذلك مثل كل بناء الدولة الفرنسية .

لقد إستنتج " ماتيو Mateu " من هذه الملاحظة أنها ستكون السبب فى أن عملة الشجر الأسبانى ستدور فى فلك النقود الإسلامية بدلا من ارتباطها بالعملة الفرنسية . إنها ملاحظة موحية وصائبة جدا فيما يبدو ، وتستحق كل التقدير تاريخيا وثقافيا . إنه يبدو للوهلة الأولى ، لكون اسبانيا بلد غزته فرنسا ، أنه من المنطقى إفتراض أن عملته ستدور فى فلك نظام الغازى . إن إنحلال المملكة الفرنسية يوضح أن الأمر لم يتم هكذا ، أكثر من هذا ، ذلك سيبرهن لنا على أن الحياة الإقتصادية فى قطلونيه Cataluna منذ البدايـة وبرغم الغزو ، كانت تدور فى فلك العناصر الاسبانية .

ولابد أن نفكر فى الحال فى قيمة جبال " البرانس Pirineos " بإعتبارها حدا للونين من الحياة : الحياة الاسبانية والحياة الأوروبية . ورغم أن المد أى " التأثير " الإسلامى عبر إلى ميدان شبه الجزيرة " الايبيرية " بصورة عادية ، فإن أحداثا من هذا النوع ، يمكن أن توضح أهمية العناصر الإسلامية فى ثقافة العصر الوسيط ، وأهمية

الرباط الثقافى الإسلامى بالنسبة لنا ، هذا الرباط الذى لم يقدر هنا دائما كما ينبغي .  
إن حقيقة عبور شبه الجزيرة لا يكذب شيئا مما قيل سلفا . لقد كانت هناك إتصالات مع  
أوروبا لأسباب دينية بصفة خاصة ( حجاج ستنياجو Santiago ، المجمع الدينية التى  
يحضرها أساقفة أسبان ... الخ ) هذه الاتصالات توضح الدور الذى مارسناه  
باعتبارنا نقلة للثقافة الإسلاميه الى أوروبا ، لكن ذلك لم يكن قويا بدرجة تكفى  
لتكذيب حقيقة أن هناك فجوة بين التصور التاريخى بشبه الجزيرة والتطور فى أوروبا .

عندما بدأ صك النقود فى قطلونية Catalunya كان وجود النقود الإسلامية حاضرا  
بها ، ففى القرن الحادى عشر " الميلادى " تدولت فى " برشلونه Barcelona "   
منقوشات أو نقوش " اسبانيا Moncusos de spania ، يعنى فى الأراضى العربية  
التي كانت تدعى آنئذ اسبانيا ، لأنها كانت تضم معظم أرضنا . والعملات الأولى  
لقطلونية الخاضعة لنظام " الكونتات " قامت بعمل ما يسمى " مانو بونم ابريو  
Manu Bonnom Abreo " وفقا لما جاء فى إحدى الوثائق ، وهذا العمل عبارة عن  
دينار للخليفة صكه العبرانيون لصالح كونت برشلونه " رامون بيرنجير Ramon  
Berenguer . إن تقليد عملة الخلافة برهان على أن النظام النقدى وقسا كبيرا من  
الاقتصاد بطبيعة الحال فى الثغر الاسبانى وأصل دورانه فى فلك النظام الإسلامى  
بالعصور الوسطى المتقدمة ، وغيل إلى الشك فى أن هذا التأثير كان أكثر قوة فى  
الفترات السابقة ذات الازدهار الإسلامى والتي لم يكن لها عملة قطلونية خاصة بها ،  
لكن هناك إشارات منتظمة فى الوثائق إلى النقود الإسلامية .

أيضا مما يستحق إبرازه أن يستعان ببعض العبرانيين . إن روح الرحلة عند هذا  
الشعب ، وما كان يجرى بشكل مألوف فيما يبدو من رحلة التقنيين أو " الخبراء " فى  
مجال صك النقود من مكان لآخر ، " كل هذا " يستنبط منه الشك فى افتقاد تقنيين

فى مجال ضرب العملة من المسيحيين ، ربما كانوا يلجأون إلى المعرفة من كانوا يفهمونها فى الأراضى الإسلامية . وعلى كل حال فإن نتيجة تأثير العملة الإسلامية نتجية جلية ، ولها بالتالى تأثيرها على الحياة الاقتصادية بالشفر الأسبانى .

إن الكتابات المحفورة على النقود الإسلامية لها أهميتها منذ بداية الأمر ، لأنها تقوم دليلا على الأيدولوجية أو " التصور الفكرى " . إن الحدث نفسه ، أعنى حفر كتابات دينية كما ذكرنا ، يرتبط بالتفكير فيما هناك بصورة مألوفة . لكنه فى كثير من الحالات يفيدنا أيضا فى معرفة مكانتها فى المجال القانونى ، فوق " معرفة أصل السلطة وحق سك العملة ، وبسهولة نستطيع أن ندرك أنها تؤيد نظرية الأصل الإلهى للسلطة المذكورة . إن هذه الأهمية نفسها التى تعطى للأفكار القانونية والسياسة للعملة ، أمر واجب وتفسر الطبيعة الرسمية للعملة ، ولهذا السبب نفسه نرى لها تأثيرات على عملات وثقافات العصور الأخرى ، وفى لحظات أخرى تراها تترك صداها على مظاهر السيادة التى ليست واضحة دائما فى عصور معينة من تاريخ الإسلام فى اسبانيا .

إنه من الصعب تحديد عدد الإصدارات ، وبالتالى استمرارية مهمة ضاربى العملة فى هذه العصور . إنه تنقصنا معرفة وثائق كافية أو وجود عملة يمكن تبين تاريخها بسهولة حتى نعتنق آراء مؤكدة . ولكل هذا فإننا نحكم من خلال ما نعرفه الآن بصورة محددة أكثر ، من خلال ظهور عملات مجهولة أى غير مطبوعة " يمكننا أن نشك فيما إذا كان الإصدار قد إستمر متواصلا بفترة كافية فى هذا العصر ، وأيضا نقبل استثناءات لعملات من نوع ما فعلنا عند معالجة فترة الخلافة .

## ٧ - ضرب النقود عند الحكومات المستقلة بأسبانيا :

" عصر الدولة الأموية "

### أ - الإمارة الأموية المستقلة :

قطعت الإمارة المستقلة الرابطة السياسية مع الخليفة " العباسي " لكن مع بقاء العلاقة الدينية ، وموقفها هذا ترك صدها على حق ضرب النقود فالامراء يعنى الولاة " الاسبان ، احتراماً لإمتيازات خليفة محمد " صلى الله عليه وسلم " لم يضرهوا نقوداً ذهبية ، مكتفين بصنع الدراهم والفلوس . فى هذا - كما فى حالات ومواقف أخرى كثيرة ، فإن استمرارية السيادة الشكلية يعبر عنه من "خلال" العملة . شىء مشابه لهذا حدث - مثلاً - مع الجرمانيين - غزاة اسبانيا - فى علاقتهم بالبيزنطيين .

وفى كثير من العملات الأولى لبلدان أسبانيا الأمريكية Hispano America التى ثارت ضد ملك اسبانيا لا نجد أية إشارة الى السلطة الحاكمة يومئذ هذا الإنفصام بين الواقع وإشارات النقود ، يشرح الطابع الرسمى للعملة الجزء الأكبر منه ، وكذلك مظهر السيادة الذى يتمثل بتحديد نهائى فى إدعاء حق إصدارها ، أو ربما لأن نوع وخصائص الإصدار ( الكتابات المحفورة ، أو نوع المعدن الذى يتم عليه الصك ... الخ ) وفقاً للمحتفظ به سرا من قبل السلطة أو المصرح به للسلطات الأدنى .... الخ " نتيجة ذلك ، الارتباط - بصورة كاملة خالصة - بالاعتراف بحق تبعية سلطة الملك ، وربما بصورة أكثر من الواقع فعلاً فى بعض الأحيان . ووراء هذا الموقف توجد كثير من الأسباب المعقدة جداً . وهناك أنواع نفسية معينة ، تلفت إنتباهنا الى حقائق مؤكدة أكثر من المواقف النظرية ، ولديها شىء يجعلها تهتم قليلاً بالشكليات من حيث المبدأ ، وإذا تولت السلطة فعلاً فإنها تهتم قليلاً بالهياكل القانونية . بالإضافة إلى ذلك تدخل مسألة أخرى . إن حرمان أى عزل " إنسان ما من ملكه ، يسبب دائماً انفصاماً

مع النظام السابق استقراره وبالتالي بسبب صعوبات أمام الفوز . وكل هذا يكون قليلا أحيانا إذا احترم من يعزل وضعه الاعتبارى القانونى عند عزله من السلطة فعلا . أسباب عديدة يمكن أن تعاون على أن يحدث هذا فى حالة كالحالة الحاضرة . فالخلافة من ناحية تتمتع بهالة من الشهرة الدينية بين المسلمين ، والتعدى على هذا الجانب من قدرات الخليفة الشرقى يمكن أن تترتب عليه شكوك دينية بين المسلمين فى اسبانيا ، وسيحدث رد فعل نتيجة لذلك يعنى كان يمكن إفشال سياسة عبد الرحمن وخلفائه ، وبسبب الكثير من هذا كانت هناك مبررات لعدم التعاطف مع العباسيين ، فمن الممكن أن يؤثر هذا الإعتبار عليه " نفسه " وعلى موقفه . إن احترام الموقف والوضع الصورى ، بسبب أهميته فى العبادات الإسلاميه ، أمكن بالتالى أن يؤثر على السياسة النقدية . هذا التناقض الظاهرى المتداخل الأسباب Intercausacion يفسر بسهولة إذا وضعنا فى الاعتبار المفهوم الدينى للسلطة والمفهوم السياسى لحق ضرب العملة عند المسلمين والذى سبقت الإشارة اليه فى الفقرة الأولى . سبب ثالث يؤدى دوره فى هذا المعنى هو أن احترام السلطة الشكلية ، يجعل لآثارها الحقيقية بريق سياسة انتقالية أكثر ومطالب محدودة أكثر ، وهذا يسبب رد فعل أكثر ضعفا عند المعزول من الحكم الذى يحتفظ دائما بحق ترتيب الأشياء فى اللحظة المناسبة . وعندما لا تنكر عليه السلطة العليا ، وأيضا عندما لا تكون موجودة بالمرّة أحيانا ، فإن الوضع يستقر ، وبحق - أو بدون حق - وفقا للأحوال ، فإنه يمكن الوصول إلى إنكار الاعتراف بالحق كله ، وهذا ما سيحدث فى اسبانيا عند إقامة الخلافة القرطبية ، ومن ناحية أخرى فإن هذه السياسة مستفيدة من تدهور وانحلال خلافة بغداد ، يعنى أن الوضع فى العالم العربى كان مختلفا عن الوضع السارى فى لحظة قيام الإمارة المستقلة . وفى كلتا الحالتين وبمرغم القصور أى " الجمود " الذاتى فى ما تمت إقامته ، أولا فى إحترام السلطة السابقة ثم فى دعم الوضع الجديد . أحيانا فى الدعم المستمر للحقوق ، وفى الأهداف التوسلية

النقدية ، قد يحدث هذا فى مراحلها الأخيرة ، نقية وبساطة لأنه لا أحد يحدث له انفصام عن عادة مستقرة ، إنها محترم ، لأن الأشياء تكون هكذا ، معنى بسبب الصعوبة التى تكون لدى بنى البشر فى معظم الأحيان والتى تتمثل فى وجود نقاط حول تقرير قيمة مطلقة فى طريق أحداثنا السياسية والقانونية ، دون أن نقول إن هذا معنى إنكارا دائما وفى كل الأحوال لإمكانية نقاط التقرير ووجود قيم مطلقة ، معنى بسبب تقييد الوقائع فى الأشياء التى تحدث هكذا ، وبصفة خاصة تلك التى تتكرر فيها العادة القانونية ، ليس لأنها معتبرة جيدة بل لقوتها الداخلية المصحوبة بنقص التنبيه على الأسباب " اللازمة " لتغييرها .

الأمويون فى اسبانيا - برغم الاحترام الشكلى لسلطة الخليفة - واصلوا ضرب النقود بالأشكال الخاصة بتقليدهم العائلى ، دون تبنى التعديلات التى أقرتها الدولة العباسية الجديدة . ومن الممكن أن يتأثر هذا الحدث أيضا بقوة الأوضاع التى استقرت فى الماضى ، حتى عندما تكون السمة مختلفة عما يحمل احترام إشارات الخلافة العباسية . هذا الاختلاف المذكور فى الآثار أو " النتائج " يفسره بسهولة تنوع العناصر السببية التى تدخلت فى الظاهرة التاريخية النقدية التى نعرض لها . بالإضافة الى ذلك يمكن تدخل سبب آخر : الأسباب العديدة التى حملت عبد الرحمن الأول ومن معه على عدم التعاطف مع الخلفاء الجدد فى المشرق ، معنى أمكن تدخل إجهاد احترام اختصاصات الخلافة لأقل مستوى ممكن ، وإعلان " أموية " صاحب التأثير الفعال فى أسبانيا الإسلامية لأقصى درجة ممكنة . العملة وحق صكها لن يفعلنا من عكس اهتمام أكثر سعة ، وهذا أمكنه أن يترك صدها على ضرب النقود من خلال طابعة الواقعى ومن خلال الحق الرسمى . بالإضافة إلى ذلك ، يلاحظ - فيما يتعلق بتأثير الثقافة الأسبانية على المسلمين فى اسبانيا - كيف " حدث " تسجيل اختلافات مع باقى العالم



الإسلامى ، تماما كما سجل المسيحيون فى شبه الجزيرة مع المسيحية ، ويقوا على هامش حركاتهم الجماعية المميزة لهم : إمبراطورية " كارولنغى " CAROLINGEI " ( باستثناء آثار الغزو التسى حاولت فى هذه الحالة تنحية رونش فييس الأول Roncesvalles Primero مع الانفصالية المبررة للغاية عن الثغر الأسبانى بعد ذلك ) نزاعات البابوية والإمبراطور ، الإقطاع من النوع القارى ، الحروب الصليبية .... الخ . إن تأثير اسبانيا فى الأندلس ، توضحه من ناحية ، الأحداث العرضية البعيدة تقريبا عن الإرادة وعن كينونة اسبانيا ، مثل الاختلاف بين الأسرتين المسلمتين اللتين تنازعتا الخلافة . ومن ناحية أخرى تفسره الجغرافيا ، لكون شبه الجزيرة " الأيبيرية " منطقة محددة جدا ، ومعزولة وكانت طرفا " ثغرا " سواء بالنسبة للإسلام أو المسيحية ، الشيء الذى سهل عزلتها ، ومن هنا كان بحث الأمويين عن ملجأ مستقر هنا . فى النهاية لا ينبغى أن ننسى الدور الذى يجب أن يمارسه فى كل الأحوال شكل كينونتها الإسبانى الخاص يعنى " الشكل الخاص بكونها إسبانية " .

فى هذه المرحلة فإن نشاط دور السكة ينبغى أن يكون قويا بدرجة كافية ، فمن خلال التواريخ المنقوشة على مجموعة نقود عشر عليها فى ضواحي " إستيا Estella " ، نعرف أنه فى كل سنة تقريبا ، وربما فى كل السنوات ، كانت تصدر نقود ، ومع ذلك فإنه لا يمكن أن نستنتج من هذا العمل وحده أن مصانع النقود الإسلامية كانت تصدر عملات بصورة مستمرة ، ومن الممكن أنه هناك انقطاعات ، لكنها كانت لفترة قصيرة لم تصل الى عام ، ولهذا ظهرت قطع نقدية بصورة منتظمة فى هذه الفترة ، وإنه لجيد أيضا أن نضع فى إعتبارنا أن التاريخ المحفور على العملة ، يمكن أن يزدى إلى خداعنا ، وفى الواقع فإن لهذا مغزيين : قيمة يمكن أن نسميها بالقيمة القانونية يعنى الإشارة إلى تاريخ الأمر بصك العملة ، والثانى قيمة فنية يعنى اللحظة التى قام

فيها رجال صك العملة بتنفيذ الأمر .

فوق ذلك فإنه من الممكن للاستفادة من العملات إستعمال القديمة بمجرد إنتهاء سنة الحفر . وبسبب إستمرار الختم لفترة قصيرة نسبيا ، فإن هذا الحدث ومثله الأحداث الباقية التي ذكرناها آنفا ، لا تقودنا إلى تغييرات كبيرة بين التواريخ المحفورة على القطع وتواريخ إصدارها الحقيقي ، ومن المحتمل أنها كانت قليلة ، لكن لابد أن نضع في الاعتبار إمكانية وجود ما يمكن أن نسميه " هامش بسيط للتذبذب " ومع كل ذلك فإنه ليس مؤكدا أيضا أنهم سيعملون بشكل دائم . ففي عام يمكن أن تكون هناك فترات للعمل وأخرى للراحة ، كما حدث في أزمنة أخرى من العصور الوسطى .

إن هذا من المهم لمعرفة الوضع القانوني - العمالي أي المتعلق بعمل " عمال صك العملة " في مصانع صكها يعني لتتعرف إذا كانت مجهوداتهم مقصورة على ضرب العملة فقط أو ما إذا كانوا يمارسون هذه المهنة في بعض الفترات ، وفي أخرى يقومون بأعمال مختلفة لها تقريبا صلة بمهام ومعارف ضاربي النقود : صائغ ، حداد ... الخ .

فيما يتعلق بالناحية الفنية لعمال النقد العرب ، فإننا نعرق القليل بصورة مباشرة ، لكن من خلال ما نعرف عن أساتذتهم وعما حدث في اسبانيا المسيحية ، ومع وضع العلاقات والاتصالات الثقافية الموجودة بين اسبانيا الإسلامية والمسيحية في الاعتبار ، فإنه يمكن بسهولة أن نشك في أن الناحية الفنية عند العرب ، تكون مختلفة كثيرا عنها عند الرومان والمسيحيين في العصور الوسطى .

هناك دراسة للعملات تسمح بإثبات شيء قام " خيمينو روي " Gimeno Rua " بالبرهنة عليه ، إنها دراسة تنتظر النشر حول نقود دار السكة الالبيرية في " كوسي Cose " إنه عندما يتلف أحد جانبي الختم فإن التألف يتغير ، ويستمر استعمال الثاني

وهكذا توجد عملات تنسب إلى نفس الختم في أحد الوجهين وأخرى مختلفة في الوجه الآخر، وسبب العمل بهذه الطريقة واضح : التوفير ما أمكن ، واستخدام الأختام والقطع التي تلفت لأقصى درجة وبسهولة كافية بسبب الطرق الذي تعرضت له .

ونلاحظ أن مجموعة النقود التي عثر عليها " أورديث Ordoiz يبدو أنها تبرهن لنا أيضا على أن اسبانيا المسيحية الشرقية في هذه الفترة كانت من الناحية النقدية تدور في فلك النقود الإسلامية يعني أنه يبدو تقدير التأثير الذي هو استمرار لما حدث في أزمنة الإمارة المستقلة ، وربما لأسباب مماثلة . إن تواريخ العملة لا تدل على أنها وصلت في الحال إلى الشمال ، لهذا يمكن أن تكون قد تدولت قبل أن يكون هذا قد حدث . لكن تجنبنا القطع الخاصة بفترة الإمارة بين النقود المكتشفة يبدو أنها تبرهن لنا على وجود هذا التأثير طوال كل " تلك " الفترة سواء كان التأثير بطيئا ، أو كان دائما في الحال .

#### ب - النقود في فترة الخلافة القرطبية :

وافق عبد الرحمن الثالث على ضرب عملة من الذهب ، برغم أن هذا من مميزات السيادة الكاملة ، ويمكن أن نضيف - دون خشية كبيرة من أن نقع في خطأ - لكون هذا " بعبارة دقيقة " اختصاص السيادة الكاملة .

وقد رأينا كيف أن مشكلة ضرب السلطة المركزية لعملة من الذهب يمكن أن يكون له أصل في التقليد القانوني المتعلق بالنقد الفارسي ، وقد أشرنا أيضا إلى ... الإجراء المسطر لقطع العلاقات مع الخلافة الشرقية . في هذه اللحظة يبدو أن أسلوب القطيعة وصل إلى أقصى درجة ، وأن ما حدث في الميدان القانوني المتعلق بالنقد ، يتوافق مع التغييرات السياسية - القانونية ويفسرهما بكل دقة ، مرة أخرى بسبب الطابع الرسمي للنقود .

عندما أسس عبد الرحمن دار سكة فى قرطبة ، فإن مديرها كان شخصية مهمة ،  
اسمها يذكر فى العملات .

وقد رأينا ظهور اسم مدير دور السكة على العملة فى عصور تاريخية مختلفة ،  
ومنصبه يبدو أنه منصب موظف مهم ربما بسبب الأهمية الإدارية لصك العملة ، والنتائج  
الاقتصادية والسياسية لهذا العمل .

وقد اعتدنا أن يكون أحد اسباب الإشارة الى الاسم هو إثبات مسئولية المصدر ،  
ومحدد تحت أى إشراف ضربت كل قطعة . ولكن من المحتمل أنه فى اسبانيا الإسلامية  
استمر أيضا بهدف تشريف أو " تكريم " مدير دار السكة .

وقد قام خلفاء اسبانيا بإثبات اسم الخليفة على الوجه الأول من عملتهم  
" وأثبتوا " وعلى الوجه الثانى اسم الحاجب ومدير دار السكة . ظهور اسم الوزير هو الذى  
يقود إلى رأى بأن هناك هدفا تشريفيا لهذا العمل . هدف لا يستبعد معه وجود  
أهداف أخرى أكثر نفعا " فائدة - أو إذا أردت - تشخيص المسئولية الاقتصادية  
والجنائية فليس هناك تناقض بين كلا الهدفين ، ويمكن أن يكونا موضع عناية النظام  
المذكور . وعلى كل فهذه السياسة قارس تأثيرا ملحوظا على تعيين أو " تسمية "   
العملات حتى فى الأراضى المسيحية، هذا التأثير الأخير - بسبب تأثير النقود  
الإسلامية على المسيحية - يمثل أيضا إشارة من الناحية العملية - إلى الدور الذى  
قارسه السلطات الأخرى فيما يتصل بموضوع النقود ونقش العملة .

لقد كانت الخزينة العامة داخل سور قصر الخلافة ، ولم تكن دار السكة القرطبية  
كذلك . ولا ينبغي أن تدهش إذا كان الوضع كذلك ، فبسبب الروابط المتينة دائما  
بين مصانع ضرب العملات والمؤسسات المالية ، فإن طبيعة المصنع باعتباره مصنعا لا  
تجعل من الممكن تركيبة " أى إقامته " داخل القصر الحكومى. ويؤكد ابن حوقل أن دار

سكة قرطبة كانت تصدر نحو ٢٠٠ ألف دينار فى السنة .

وعلى كل حال ، نغفل إلى الإعتقاد بأن نشاط المصنع كان عظيما ، ومن هنا يأتى تأكيد الإمكانية القليلة لرؤيته قائما يعنى " لتركيبه " داخل قصر الخلافة ، كما يأتى ليؤكد لنا لماذا كان ممكنا أن تؤثر العملة العربية كثيرا على العملة المسيحية .

لكن تأثير اسبانيا الإسلامية على اسبانيا المسيحية ، لا يمنع تأثيرات العملات الإفريقية . يبدو أن دار سكة سبتة " Ceuta " فى هذه الفترة كانت هى الأكثر نشاطا فى الغرب ، وفى قطالونية تتحدث الوثائق عن عملة سبتية ceuti ، والشىء الذى يبرهن - فيما يبدو - على إنتشارها وعلى قبولها ، ومن الممكن أن تكون الروابط -حتى التجارية - التى كانت تحتفظ بها اسبانيا الإسلاميه مع بقية العالم الإسلامى ، كانت تسمح له أن تقوم بدور الوسيط ، فى عمل شىء " ، بعده وجدت ظواهر واضحة ومهمة ، قانونية واقتصادية .

### ٣ - ملوك الطوائف :

يتضمن حق ضرب النقود فى عصر ملوك الطوائف كثيرا من الملامح الموروثة عن الفترة السابقة ، ولا ينبغي أن يدهشنا ذلك ، بسبب الشكل التاريخى لمولد هذه الدول الحموديون ، لأنهم حاولوا أن يكونوا ورثة الخلفاء ، فإنهم قاموا بضرب عملة فى دار سكتهم تشبه كثيرا تلك التى أخرجتها الخلافة ، لكنهم دونوا عليها اسم ولى العهد . إن فرض هذه الواجبات على ضاربى العملة ، له طابع سياسى واضح ، وهو مثال للتأثير الذى يمكن أن يتم فى فترة انحلال مملكة على وضع وأسلوب عمل دور ضرب النقود ، وفى الواقع فإن الاستمرار النقدى يخضع لهدف واضح : الإعلان بكل المظاهر الممكنة عن الاستمرارية القانونية والسياسية فى العملة ، بسبب طابع الحق العلنى " العمومى "

الذى هو أهلية إصدارها . إنه من المفيد أن نشير إلى التصميم على إضافة اسم ولى العهد الذى يخضع - كما يبدو أيضا - لمحرك الحق العلنى ، عند الرغبة فى الإعلان بكل المظاهر الممكنة بما فيها النقود ، عن الذى يستدعى ليخلف فى الحكم ، ولكى يؤكد بهذا: الاستمرارية فى ممارسة السلطة . بقى أن نتساءل عما إذا كان هذا لم يحدث بوضوح كلون من التنكيل بإنحلال الخلافة ، ومن أجل أن نحذر ونتجنب ما أمكن أن يتكرر التاريخ .

عندما تجزأت الخلافة ونشأت الطوائف رجعت ظاهرة احترام السلطة الشكلية معيدة بذلك ملمحا مميزا جدا لتاريخ حق ضرب النقود . كان ملوك الطوائف يلقبون 'بالحاجب' بصورة عادية . وابتداء من القرن الرابع الهجرى توحدت العملة الإسلامية وكان هذا فى المضمون نتيجة الاستيعاب والتعريب المتزايد لتأثيرات ضرب النقود فى الفترة السابقة على الإسلام وأيضاً للحاجات والتعاضد السياسى الاقتصادى عند الجماعة الإسلامية ، يعنى لظاهرة قانونية ذات جذر سياسى - اقتصادى ، كثيرا ما تراها فى مرات عديدة ، لأسباب مماثلة على مدار التاريخ .

لكن كتابة اسم شخصيات أحيانا " تعتبر " إحدى خصائص العملة الجديدة ، وهذا جيد ، فعند سقوط الخلافة كانت الشخصيات أكثر استقلالاً فى كل مرة عن سابقتها ، لدرجة أنه من الصعب أحيانا تحديد وضعها الحقيقى . هذا يمكن أن نقدره فى أسبانيا خلال فترة ملوك الطوائف . إن استخدام لقب "حاجب" يذكركنا بما حدث فى فترة الإمارة المستقلة " فترة الولاة " . التاريخ يتكرر فى مضمونه بميدان آخر ، لأسباب مماثلة ، مع اختلافات فى التفاصيل فقط ، بسبب الخصائص المميزة فى كلا الموقفين .

إن مما يستحق أن نقدره ، أنه إذا كان التطور ممكنا فى هذه الحالة ، فإنه سيتوجه نحو هذا المفزى ، معنى " سيتوجه هذه الوجهة " وينبغى أن تكون هناك نقطة مشتركة ، إنه توجد قنطرة - ولنقله هكذا - بين الحاجب الحقيقى الأصلى وبين ملك الطوائف الذى يلقب بالحاجب ، إنه عمل شخصية سياسية مهمة . ولكونه هكذا فإن الخلفاء سمحوا أن يذكر إسمه فى العملة ، بهذه الصفة يمكن أن يهتم ملوك الطوائف ، بمواصلة إثبات الاسم فى صورته القديمة ، لأن الشخصية الثانية الحقيقية والرسمية فى الدولة ، إنتقلت إلى الشخصية الواقعية الأولى مع الإحتفاظ بالمنصب الثانى من الناحية الشكلية ، معنى أنه بدلا من أن يستمروا على احترامهم الشكلى للخليفة ، يعلنون أنهم يأتون بعد الخليفة الذى لا وجود له أو ليس هناك أحد أعلى منه ، إنها الرغبة التى توضح جيدا من يريد أن يكون المسئول الأول ويحافظ على الشكليات فى هذه الحالة لأسباب سبق شرحها . معنى فى كلتا الحالتين يوجد الطابع المميز العمومى معنى " بتعبير آخر " تغير المستوى الذى مورست فيه السلطة مع إعلان سلطة أخرى أعلى .

إن ملوك الطوائف ضربوا عملتهم بإسم هشام الثانى بصورة عادية حتى بعد وفاته . جرى هذا بهذا الشكل فى أماكن مختلفة . هذا الإستمرار لإسم الخليفة المتوفى يبرهن على أنه إلى أى درجة من الشكلية أمكن أن يكون إحترام الخليفة سوريا ، ويساعد على هذا قصور النظام الجديد ذاتيا " معنى جموده " . إن هذا ينبهنا إلى أن هذه الحالة ليست الوحيدة فى التاريخ النقدى الإسلامى . عندما إحتل أعداء الفاطميين سجلماسة " Sigilmasa " - وتلك إحدى حالات التوازن المألوفة فى بلد إسلامى - فإنهم استمروا فى سلجماسة يضررون النقود التى بدأ الوالى الفاطمى صكها لكن بإسم الخليفة الجديد ، مع التوفيق بين هذا وبين " واجب " الطاعة و " الاحترام " ، بدون استيفاء الإجراءات الشكلية المتعلقة بطرد الحاكم ويطانته Guarnicion ، الشىء

الطريف أنه بعد موت الخليفة المهدي في سنة ٣٢٢ هـ استمر سك العملة حتى ٣٣٣ كما لو كان ما يزال حيا .

إنه من الصعب شرح الأسباب الدقيقة لهذا الموقف ، ربما مرده الرغبة في عدم تولية مناصب قانونية يمكن أن تؤثر على الجوانب أو " المناصب " الدينية أيضا ، بسبب الروابط الشديدة الموجودة بين القانون والدين الإسلامى ، مفضلين استمرار الحالة المستقرة ، لأن نتيجتها أقل إلزاما فى موضوع ربما لا ينسب أهمية كبرى ، لوضع الأشياء " بحيث تكون " أكثر اتفاقا مع الواقع ومع التطلعات السياسية .

إن فن ملوك الطوائف أقل كفاءة بصفة عامة ، لأن هناك استثناءات ، ربما يرجع ذلك ليس فقط إلى قصور وسائل و " أدوات " هؤلاء الملوك الصغار ، مقارنة بوسائل الخلفاء ، بل أيضا إلى ندرة الأساتذة " الفنيين " ورجال فن النقد الكبار ، بسبب قلة عدد دور السكة عما كانت موجودة عليه فى عهد الخلافة قبل التمزق " والانقسام " ولا ينبغي أن ننسى أن التاريخ يقدم لنا بشكل مؤكد حالة دور السكة أى مصانع العملة فى الدول الصغيرة .

إن عملها من نوعية جمالية متدنية ، يفسرها صعوبة دفع تكاليف بعض الفنانين الجيدين الذى يمكن للخليفة أن يتحمل تكاليفهم ، وإذا كان لدينا عدد أقل من دور السكة ، فإنه يمكننا أن نجد شخصا على الكفاءة لها جميعا ، بينما لا يساعد وجود الكثير منها على توافر العدد الكافى من الفنيين الخبراء الجيدين للخدمة فيها جميعا . وعلى كل حال هذا يبرهن لنا كيف أن النوعية الفنية فى عمل مصانع النقود يمكن أن تتضاءل حتى بالتأثير غير المباشر للبنية السياسية القانونية فى المجتمع الذى تضرب فيه العملة . وعلى كل حال فإن التغييرات النقدية عند ملوك الطوائف لا تنحصر فى الناحية الفنية والاقتصادية بدور السكة ، إنهم يغيرون حتى الأشكال أحيانا . فعملات



\* عبد العزيز بن المنصور " صاحب بالنسبة ، تختلف من حيث الشكل عن عملات الخلافة . إن الإنقسام إلى دول متعددة وبالتالي تعدد دور السكة الناتج عن ذلك ، وجب عليه أن يعين على تنوع أشكال النقود . نحن إذن أمام واحدة من الحالات المختلفة التى يؤثر فيها تغيير نظام التوزيع القانونى لدور السكة على فن القطع التى تخرج منها . إن إنقسام الصلات يسمح فى الواقع بأن تكون التيارات حساسة ومختلفة، إن التوجيهات والاهتمامات شوهدت قبل تطورها محصورة فى قواعد الوحدة النقدية الناجمة عن وحدة الدولة ، ولوظيفة النقد فى داخل الأراضى التى تخضع ... لحكومة ما . ومع ذلك فهذه التنوعات تبرهن لنا على شىء أكثر، إنه الإنقسام عن الإنتماء إلى الخلافة فى المصكوكات الأولى للملك الطوائف . يعنى كما حدث قبل فيما يتعلق ببغداد ، يوجد الآن جمود متزايد ، وانعكاس قانونى لقطيعة كانت أول الأمر مصطنعة وسياسة . إن مظهرها آخر من نفس الظاهرة يتكرر لأسباب يفسرها ما سجلناه " من قبل "

لم يصل ملوك الطوائف من البربر إلى " مرحلة " ضرب النقود بسبب قصر مدتهم ، وهذا - " يعتبر " إشارة إلى ضرورة توفر فترة تتكيف فيها العملة مع الوضع الجديد الذى يمكن أن يتغير وفقا للحالات ، إنه نتيجة للتأخر الذى تحمله النقود وله علاقة بالأحداث السياسية .

فيما يتصل بالجانب الفنى " التكنيكى " للعملة ، فإنه مما يستحق الإبراز ختم درهم بالنحاس ، يعنى فى عملة من الذهب، إن هذا يبرهن لنا على هوية فنية اتبعتها المسيحيون فى العصور الوسطى الدنيا أى الأولى .

إن لدينا تفصيلا أكثر يؤكد الهوية الفنية للمصكوكات المشار إليها فى العبارات السابقة . إن مما يستحق إبرازه أن القانون ينبغى أن يكون له وجود دائما فى كل ما

يتعلق بالأوضاع الإنسانية التى سينظمها ( بسبب طابعة المميز ، المنظم للحياة فى مذابح أمر الخير الملزم بنفسه ) أو إذا أردت عبارة أخرى ، إنه وظيفى ، وهذه الوظيفة بديهية دائما فى موضوع العملة ، بسبب الدور الكبير الذى يلعبه التكنيك . إن الهوية الفنية - أية هوية - تتطلب حدا أدنى من المناصب العامة التى رأينا ظهورها فى الماضى والتى تكررت فى عصورنا الوسطى المسيحية ، ولا بد أن نفترض وجودها إذن كذلك فى دور السكة الإسلامية التى ستكون بها وظائف مماثلة مثل El blanzario ورئيس دار السكة وفتح الأختام .... الخ .

وقد واصلت عملة ملوك الطوائف تأثيرها على الحياة الاقتصادية فى اسبانيا المسيحية برغم التدهور ، تماما كما أثرت نقود الخلافة من قبل، لكن من المحتمل أن ذلك يرجع الآن لسبب آخر لا يتلائم أو " لا يجدى " كثيرا مع قوة الانتشار الاقتصادى ، لكن مع سيطرة المسيحيين ذوى الخبرة القاصرة أو المحدودة "حتى فى الناحية الفنية لضرب النقود" ، لكنهم أقرباء من الناحية السياسية ، والشئ الذى سيتطلب إصدار دينار ملوك الطوائف . تذكر دور الجبة فى تاريخ السيد "EL CID" وتذكر أن صك العملة المسيحية كان يتطور مرات عديدة ، وفقا لما لاحظته كل من ماتيوولويس Mateu y Llopis وعلى العكس يبدو أن المسلمين قد حافظوا على الاستمرار فى نطاق عملتهم العادية . يذكر " كامبانر Campaner " حالة إكتشاف بعض النقود فى جزر البليار Balears وهى تضم أكثر من ألفى قطعة ، بينها أربع قطع فقط مسيحية ، واحدة تخص " سانشو ملك أراجون sancho de aragon وثلاثة قطع Milgoreses. وعلى العكس هناك الكثير من القطع الأموية والكثير للملوك طوائف مختلفين ، دون أن نستبعد النقود السبتية . هذا الشئ - فيما يبدو - يبرهن لنا على استمرارية التأثير الإفريقى ، أو إذا أردت " عبارة أخرى " على استمرار العلاقات مع

إفريقية ، ويبرهن فى الوقت نفسه على أن ملوك الطوائف لم يكونوا مغلقين من الناحية التجارية ، فهناك عملة للكثيرين منهم . وتفسر الجماعة الدينية ذات الأصول العرقية وجود علاقات تجارية سابقة على الوجود ، والتي استمرت بسبب الجمود أى "القصور الذاتى" من ناحية ، وبسبب عدم وجود مبررات أو إمكانية اقتصادية تدفع ملوك الطوائف إلى وضع حد "أو نهاية" لهذه الاتصالات من ناحية أخرى .

يمكن أن ندرك أيضا أن النقود التى نقشها ملوك الطوائف ، لم تكن بالوفرة الكافية ، لتحل محل نقود الفترات السابقة ، ولدينا فى هذا الصدد إشارة حول مستوى نشاط دور سكنتهم التى تنبأت أكثر إلى الحاجات النقدية لكل لحظة أكثر من تنبؤها "إلى سياسة ذات أهمية عظيمة ومقدرة على التجديد النقدى ، الذى لا يدهشنا غيباهه بسبب شكل ظهور ممالك الطوائف وحدودها وتطلعاتها والوضع والخصائص الأخرى السياسية - الاقتصادية .

إنه مفيد حتى عند التدهور ، أن يواصل المسلمون استخدام نقودهم الخاصة وهذا يختلف عما فعله المسيحيون ، وربما يرجع هذا إلى الشكوك الدينية وإلى التيارات التجارية الثابتة . لكن هناك احتمال أن يكون عصر الإزدهار الإسلامى ، قد أوجد عادة عدم استخدام عملة أخرى (عكس ما وجد بين المسيحيين بسبب ضعفهم الأصيل) ، وهذا سيحمل المسيحيين الذين يرغبون فى التجارة معهم أن يصنعوا عملة شبه إسلامية مع استبقاء رواقد من هذا النوع أيضا ، ربما بسبب الجمود أو القصور الذاتى "فى اللحظة التى ندرسها الآن" ، والذى يشرح وضع النقود ، حتى عندما تقدم المجموعة منها تفصيلا فقط غير متيقن منه كثيرا لعمل ما ينبغى من تأكيدات ، فلتكن معتبرة افتراضات دون أن نعطيها مدى أكثر مما تستحق .

#### ٤ - نقود المرابطين :

لم يتم المرابطون بصك عملة فى أسبانيا قبل سنة ٤٨٦ هـ ، كانوا قبل ذلك يضرِبون " عملتهم " فى إفريقية وهذا يفسره بشكل دقيق أصل هذه الحركة . ويشير كوديرا Codera إلى أسم الأمير فى بعض عملات مرسية " Murcia " الصادرة فى نطاق سيطرتها ، وهذا جعله يشك فى وجود أى حق منحوح للمدن ، ويفضل هذا أمكن استمرار النظام القديم لمؤسسة النقد ، وفى حالة ما إذا كان هذا الافتراض مؤكدا ، فإننا سنتعامل مع سياسة ميسرة ، لأنه فى الأزمنة الأولى فقط ضرب المرابطون عملتهم مباشرة فى إفريقية . التصريح المذكور ربما كان نتيجة للصدقة التى وجدت بين ملوك الطوائف والمرابطين فى الأزمنة الأولى التى أعقبت وصول هؤلاء إلى شبه الجزيرة " الأيبيرية " ( ١ ) .

ومع ذلك وبرغم كل ما سبق ، فإنه يبدو أن هناك نظرية محتملة جدا

---

(١) Mateu Y Llopis ( la moneda Española , P . 120 )

وهو يشير إلى أن دور السكة التى كانت قائمة آنئذ تستحق التقدير ، وكيف أنها عبر التاريخ قدمت حالات لاستمرارية مصانع ضرب النقود ، وتوقف أخرى ، وفى ظواهر استمرارية وتوقف وجود المصانع تتداخل عوامل من نوعيات مختلفة قاما ، بعضها بأشكال للإعلان مختلفة للغاية ( قد تكون فائدة أو مصلحة اقتصادية أو سياسية بهدف تثبيتها .. الخ ) وأبضا الأوضاع السابقة يعنى المقياس الذى بمقتضاه يوجد أناس فى بعض الأماكن كفى للتدخل فى هذه الأعمال ، ويلاحظ أن وجود السابقة ليس لأنها منقطعة النظر " أو بلا مثيل " فى انقطاع عمل ووظيفة دور السكة القصيرة نسبيا .

( بين أسباب أخرى تعطى أى تقدم تفسيراً ) لحدث لم نجد له حتى الآن تفسيراً قوياً آخر ، إنه ليس رأياً مؤكداً ، بسبب غياب الإشارات إلى الإذن الجديد أو إلى السلطتين بما فى ذلك " السلطة " الشكلية أحياناً . مع كل هذا فإنه من الممكن بدقة من أجل تسجيل اختلافات وتجنب مغالطات وتأويلات فاسدة ( بسبب المدلول الذى حصل عليه النظام السابق وسيختار الحل الجديد لإلغاء الإشارات ) إنه منهج مثل مناهج أخرى لتجنب التعقيدات وتحديدات وضع القانون الذى لم يكن واضحاً تماماً خاصة فى بدايات الحكم الجديد . وعلى كل حال فإن روافد العلاقات مع أفريقية يضاف إليها أسبقية سك العملات المرابطة المضروبة فى إفريقية على ضرب النقود فى أسبانيا ، ينبغى أن يؤثر ويسهل تداول النقود الإفريقية فى شبه الجزيرة " الأيبيرية " ، هذا ما تقودنا إلى التفكير فيه بعض مجموعات النقود المكتشفة .

وقد تحسنت النقود المرابطة فى نوعيتها الفنية إذا قارناها بنقود ملوك الطوائف . إن من الأمور العادية أن الدول المزدهرة سياسياً تتفوق من الناحية الفنية على عمل دور السكة المحلية وعمل الدول الفقيرة كما حدث فى ظل ملوك الطوائف . وما أشرنا إليه عند معالجة هذا يسمح بشرح هذه الظاهرة التى ارتبطت فى مراحلها الأخيرة بمستوى وحدود الإمكانيات البشرية .

هذا التحسن الفنى سيصاحبه تحسن اقتصادى فى النقود . الدينار فى ظل ملوك الطوائف قد تحول إلى عملة عبارة عن قطع النحاس فيها أكثر كل مرة حتى خلت تقريباً من الفضة ، والآن بدأت تعود لتكون عملة من فضة كاملة . يعنى وضعت نهاية لتيار من الفساد النقدي الذى له مظاهر كثيرة فى التاريخ. ويتلامم رد الفعل هذا مع الوضع الأفضل للدولة وربما أيضاً مع أيديولوجيتها وتصوراتها " الدينية " لقد كان مصحوباً

بإصلاح نسبة الذهب إلى الفضة "لتصبح" ١ : ١٠ ، مع وعى كامل بأنها تتبع سياسة إصلاحية كما يدل على ذلك استخدام التعبير "دينار الوزن القديم" .

هذه السياسة النقدية ليست شائعة دائما ، وربما أيضا ليست المناسبة أكثر من وجهة النظر الاقتصادية ، وهذا يفسره الإتشغال والاهتمام بمذهب التمسك الدينى أى بفكرة مثالية توضع أعلى من المصالح التجارية المجردة ، التى كانت فى هذه الحالة ذات كينونة مخلصة لعلاقة القيمة بين المعادن الثابتة من خلال التقليد القرآنى .

فى القرن الحادى عشر الميلادى ، أزيلت طبقة الميناء من الفضة فى ألمرية ومرسية Almeria y Murcia بالإضافة إلى ذلك قطع الإيطاليون المرور التجارى البحرى بين العرب فى أسبانيا وبين موانئ الشرق ، وكان المنتظر نتيجة ذلك كله أن تنقش دور السكة فضة قليلة لكنها على العكس قامت بصك ذهب كثير بدلا من ذلك بسبب علاقات المرابطين بنظرائهم فى الدين بالسودان . لقد أشرنا إلى أن كيفية اختلافات المعادن ، ترتب عليها بعض التباين فى طريقة وأسلوب ضرب العملة ، وإذن " ترتب على ذلك " بالتالى " اختلاف " فى قواعد الأنشطة بمصنع ضرب العملة . هذا مثال طيب عن الظروف المختلفة التى يمكن أن تؤثر على التحريفات أى التزييف فى عمل دار عملة ما ، وهذا يرجع فى كلمة أخيرة إلى طريقة كيفية تداخل العوامل المختلفة التى تؤثر على سلوك الإنسان .

ما يستحق الإبراز أنه ابتداء من "على" يظهر اسم ولى العهد فى العملات ، وهناك " أسباب عديدة يمكن أن تؤثر فى هذا الإعلان للحق ، ابتداء من هدف تأكيد موارث سلمية ، ربما لأنه لم يعد هناك أمان داخلى كاف ، إلى تأثير ما حدث فى أزمنة أخرى فقط .

ويظهر فى درهم من جيان " Jaen " توقيع النقاش أو " عامل الحفر " سعيد ،  
ويصفه " ربيرو " بأنه حدث غير مألوف فى مسكوكات العصور الوسطى الأسبانية ،  
والذى يؤكد المفهوم الرفيع للعمل الذى يقوم به حفار العملات . لكن هذا يمكن أن  
يكون ثمرة للرغبة فى تأكيد المسئوليات فقط . لا ننسى أنه توقيع ليس من السهل  
رؤيته مثل توقيع أحد كيمونات " ملوك " صقلية Kimon de sicilia ، أيضا -  
بالإضافة إلى ذلك - يمكن أن يكون مظهرا لقيمة يعطيها رجال ضرب العملة لمحتهم  
(أو بعبارة أحسن للذى أعطوه فى لحظة عطاء )، ولا ينبغي أن ننسى الحالات التى لم  
تختم العملة فيها ، سواء لأنهم أرادوا عدم إعطاء هذه القيمة لعملهم أو حتى لا  
يصبحون مسئولين عنها بسبب جمود الأوضاع السابقة على الأوضاع المستقرة ) . وعلى  
كل حال، هذا الشيء لا يؤكد التقدير الذى كان يعطى لعملة بأسبانيا فى العصور  
الوسطى بل أعطى فى حالة خاصة .

وعلى كل، فالتقدير المنسوب لهذه الحالة الخاصة ، يودى إلى اعتقاد أن يكون له  
الحد الأدنى من التقدير بصفة عامة ، وعلى الأقل لن يكون عملا محتقرا أو " يستخف  
به " لكن لا ينبغي أن ننسى إمكانية أن التوقيع تجاوب مع محركات أخرى ، كما  
حدث فى لحظات أخرى من تاريخ دور المسكوكات " فريما كان هذا " طموحا بسيطا عند  
" سعيد " فى هذا الموضوع . إن معلومة واحدة تسبب دائما تعميما خطيرا . ففى زمن  
طوائف المرابطين فى مرسية ، ضربت قطع نقدية تم تداولها بكثرة بين المسيحيين ،  
تلك التى تدعى " المرابطون اللوبيون Morabetinos Lopinos بسبب اسم المرابطين  
الصغار الذين قاموا بضربها ، ولوفرتها يبدو فقط تفسيرها بأنها كانت مصنعة بهدف  
التداول بين المسيحيين . إن هذه صنعت لغرض دفع الجزية أو لأغراض تجارية . ما هو

مؤكد أنها تبرهن - فيما يبدو - إلى أى مدى إستمر تأثير نظام النقد الإسلامى على  
أسبانيا المسيحية ، لأسباب ذكرناها من قبل .

#### • - نقود الموحدين :

تظهر فى النقود الموحدية عبارات سياسية دينية مثل " الله ربنا " " المهدي إمامنا "   
وقد شوهدت فى " سلجماسة " Siyilmassa وقد استبدلت بعبارة " القرآن إمامنا "   
لأن المأمون رفض نفوذ المهدي وقد استخدم أيضا التأكيد " والقوة بالله " . وبصفة   
عامة فإن كل تغييرات الحكام المسلمين " ترتب عليها " تغييرات فى الكتابات ،   
ولكون هذه هى الملاحظات الأساسية الوحيدة المميزة لكل مجموعة مصدرة أو   
الإهتمامات المؤكدة ذات الحضور ، سواء لأهميتها أو لطبيعتها المتفاوتة فى أيديولوجية   
أى " تفكير " باقى بنى البشر أو للسبيين معا فى نفس الوقت ، بين أسباب أخرى .

ولهذا نكرر أن هناك صفة مميزة لفكر المسكوكات الإسلامية - لنقل هذا عرضا -   
هى أنه جرت العادة أن يكون لها طابع قانونى وسياسى ودينى ، بسبب طبيعة هذه   
الإهتمامات ، ولصفة العمومية فى قانون ضرب العملة ، بالإضافة إلى ذلك تنعكس فى   
هذه الحالة فكرة أن السلطة السياسية تنبثق عن الآله أو إذا أردت " عبارة أخرى "   
الحكام " يحكمون " بالحق الإلهى . إن موقفهم يبدو لنا مصيبا ومتفقاً مع المبادئ   
الدينية الإسلامية ، ومن الناحية المنطقية " متفقاً " مع التفكير الذى لابد أن يكون عند   
من يعتقد فى وجود الله القادر الخالق للنوع البشرى ، فوق ذلك لابد من تقدير   
إستمرارية هذه الفكرة عبر المظاهر التصورية " الأيديولوجية " للنقود الإسلامية فى   
العصور الوسطى . بالنسبة للباقي إنه من السهل أيضا التنبيه على أنه كيف تؤثر   
الأفكار السياسية وأوضاع كل حالة لاستبدال الإشارة إلى المهدي ، وذكر القرآن " بدلا



من ذلك ، وكيف نقرر شيئا بينما يكون من الصعب الإشارة المحددة إلى شخصية أخرى مع رواية أكثر عمومية ، وأكثر قبولا بصفة عامة ، والنتيجة لهذا أنها أكثر "قبولا " وأقل تعارضا للخطر . إن التفسير المنطقي السياسى والنفسى لهذا الاتجاه " تفسير واضح "

وقد قامت علاقات فى هذه الفترة أيضا مع إفريقية ومع أسبانيا المسيحية ، الموحدون الذين استمروا مع نظام دور السكة المتعددة ، ربما بسبب تقليد النظام الثابت الذين وجدوه من ناحية ، ومن ناحية أخرى لإن اتصالات العصر لم تكن تسمح بالالتفات جيدا إلى الحاجات الاقتصادية أو " الضرورات الاقتصادية " لدار سكة وحيدة كانت لهم دور سكة سواء فى أسبانيا أو فى أفريقية .

وربما تعايش أكثر من فرصة ، نحكم على ذلك من خلال قطع النقود المكتشفة بين العرب على جانبى المضيق ، لهذا ينبغى قبول " قطع صادرة عن دور السكة الأسبانية والمغربية ". هذا الحدث يأتى ليبرهن لنا على استمرارية بعض العلاقات التجارية ، الشيء الذى يمكن تفسيره أكثر فى هذه اللحظة التى كانت السيادة الموحدة فيها تمتد على جانبى المضيق . ومع ذلك نلاحظ وجود دراهم بدون إشارة إلى دار السكة ، الشيء الذى يوحى بمفهوم موحد للدولة و لعمل مصانع العملة ، يعنى كان هناك تنوع بسبب الضرورات الفنية " التقنية " لكنه كان يتطلع إلى تسجيل أقل الاختلافات القانونية الممكنة بين ما يخرج من دور السكة المختلفة ، بخلاف ما حدث فى فترات تاريخية أخرى .

وقد إعتدنا أن يكون هذا التوجيه خاصا بالمفاهيم الاتحادية للدولة ، لأسباب واضحة ، لأن الوحدة ، أو إذا أردت " عبارة أخرى " محور الاختلاف ، فى هذا العمل وفى مهمة الدولة التى هى ضرب العملة ، لا تفعل أكثر من عكس وجهات نظر أكثر

عمومية عن وضع الدولة والإدارة ، وبالتالي عن وجهات النظر العامة هذه في الموضوع القانونى - السياسى .

وبجانب علاقات الموحدين مع إفريقية ، إستمرت فى هذه الفترة العلاقات النقدية قائمة مع أسبانيا المسيحية فيما يبدو . فقد وجدت نقود ليوسف الثانى المعاصر لخمى الأول " Jaime I " فى الأراضى التى أعاد فتحها خمى الأول . ومع ذلك فإنه مما يستحق التنويه أن نلاحظ أن سلطة الموحدين قد سقطت بشدة فى جزيرتنا " الأيبيرية " بعد معركة العقاب Batalla de losnavas " وتضائل معها نشاط دور السكة نتيجة أخرى قانونية انعكست أيضا فى العملة ، ولها علاقة بهذه الحوادث ، هى الاعتراف بالسيادة على تونس التى ورد ذكرها فى قطع كثيرة ضربت فى شبه جزيرتنا ، ويبدو أنه ليس لذلك من تفسير سوى كون ذلك نتيجة لتضائل قوة الموحدين فى شبه الجزيرة . ووفقا لـ " ريبيرو Rivero " فإن سلطة الموحدين كانت غير مستقرة تماما ، وابتداء من الخليفة محمد ، ينبغى اعتبار كل العملات الخالية من الإشارة إلى دار السكة ، مضروبة فى إفريقية ، هذا التأكيد ربما كان مطلقا أكثر من اللازم . وعلى كل حال فإن مما يستحق أن نبرزه أنه يبدو أن نستنتج مما اكتشف فى ترميشان Tremecen تداول عملة مزيفة فى زمن الموحدين ، سواء أكانت قطعاً زورها المسيحيون أو مزورة من جانب الموحدين أنفسهم ، وإذا كان هذا مؤكدا ، فإنه يضعنا أمام ظاهرة جديدة بالإبراز سواء لأهميتها القانونية أو لما لها من جوانب اقتصادية .

من وجهة النظر الاقتصادية يبدو انعكاس وضع المالية الإسلامية أكثر صعوبة فى كل مرة ، لأن تزوير النقود جرى من أجل إنقاذها . لقد ثبت أن أعشار الصعوبات المالية التى لا تأتى دائما من الأشخاص تقدم حالات لبلاد وجد أفرادها فى حالة اقتصادية مزدهرة ، وأحوالهم العامة فى حالة تدعو للثناء تماما . وهكذا حدث ذلك فى

فرنسا الحالية مثلاً، ويبدو أنه حدث أيضا في دولة " فيليب البير Felipe el Bello " وقبيل ثورة سنة ١٧٨٩ م . أيضا يبدو أنه بدأ انعكاس تدهور تأثير النقود الإسلامية في الأراضي المسيحية ، الشيء الذي توافق - فوق ذلك مع التطور - المتزايد أو النمو المتزايد " لعمل دور السكة الأسبانية المسيحية، وربما يرجع هذا من ناحية إلى الأوضاع الاقتصادية الجديدة التي ستؤدي إلى أوضاع تجارية جديدة . ومن ناحية أخرى ربما تؤدي أيضا إلى إنعدام الثقة وتضاؤل قبول النقد الإسلامي ، بسبب تزيفه، وعلى كل حال لتتذكر سياسة " روما " مع البرابرة ، فمن المحتمل لأسباب مشابهة ، يعنى لأن استخدام شهرة العملة لإتقاذ الأموال في دولة مزعزعة يعتبر حلاً . يأتي لتأكيد هذا حقيقة أن مواقف من هذا النوع تكون مناسبة للحظات التدهور . فيما يتعلق بفائدة أى " بجدوى " هذا الأسلوب فإن هذا يمكن أن يكون موضع نقاش ، فلكونه حلاً مؤقتاً ، فإنه على المدى الطويل يمكن أن يصعب الأشياء، أى " يجعل الأشياء خطيرة " بسبب ما يترتب على ذلك من إنعدام الثقة . إن المعنويات يمكن أن تتغير وفقا للأشياء ، يعنى وفقا لمستوى العداوة وطبيعة العلاقات مع الدول الأخرى ، أو إذا أردت " عبارة أخرى إنه يعتمد على المستوى الذى تكون عنده الحرب الاقتصادية عادلة فى كل حالة . فيما يتعلق بالتزييفات الرسمية الموجهة إلى مواطنى الدولة نفسها ، فإنها تكون - فى المضمون - ناقصة القيمة ، تعتمد الناحية الأخلاقية فيما على الدرجة التى تكون فيها هذه السياسة مبررة وضرورية ، وعلى المعيار الذى يقاس به الغش ، عند اختلاط القطع السليمة بالمزورة .

سبب آخر للاهتمام بهذه الأحداث، يوجد فيما يمكن أن نقدره فى هذه الفترة ، إذا لم يكن تطورها كاملاً . نعم إنها على الأقل فترة مرحلة من مراحل سياسة تزيف النقود الموجه إلى بلد آخر ، وهى شائعة جداً فى أوقات بعينها من العصور الوسطى الأسبانية . ولم يكن الهدف الاقتصادى واحداً دائماً . كان فى بعض الأحيان يتطلع إلى

غش الآخرين وفى أحيان أخرى كان الهدف فقط أن تكون هناك " عملات صعبة " لها نفس القيمة الأصلية " التى للعملة الشرعية . ولسنا نعرف إذا كان الأمر قد وصل إلى هذا " تحت حكم " الموحدين " . نعم يبدو أن الفرناطيين فعلوا ذلك ، لكن تزيف العملة الخاصة الموجهة إلى الخارج يمكن أن تكون المرحلة الأولى لهذه السياسة . لاحظ مع ذلك الطبيعة القانونية لهذه الأعمال . عندما تزيف عملة معينة ، فإن هذا من الناحية القانونية خفض للقيمة ، وعمل كهذا بدور السكة لا يعاب من الوجهة القانونية أو " الشرعية " ، يستوى فى ذلك وجهة النظر المحلية والدولية . والآن وفقا لما يكون عليه الوضع فيما يتعلق بتداول هذه النقود ، فإنه سيكون من الممكن حدوث مخالفة أو " تضخم " ( أخلاقى أو أخلاقى - قانونى ، أو قانونى إيجابى فقط وفقا للحالات ) فوق ذلك ستكون له طبيعة مختلفة تماما عندما نعالج قطاعا موجهة للاستهلاك الداخلى ، وعندما نتعامل مع قطع موجهة للأعمال " الدولية " بسبب اختلاف الروابط والواجبات بين الدول والمواطنين ، وبين دولة ودولة أخرى ، إختلاف ملحوظا بوضوح فى العصر الوسيط ( لكون طبيعة العلاقات بين الدول المختلفة ) " تعاقدية أكثر " حتى عندما لا تدعمها دائما مذاهب ، معنى " تعاليم " متساوية مع المذاهب الحالية فى كل النقاط .

لقد رأينا إختلاف الصفات الأخلاقية التى يمكن أن تستحق ذلك وفقا للحالات فى حالة تزيف النقود الأجنبية . من وجهة النظر القانونية الإيجابية ، فإنه نشاط متفق مع الأمر القانونى الداخلى ، ولأنه من هذا ينبثق أمر صنع النقود المذكورة . وعلى العكس من ذلك ، إنه إضرار بحقوق الأجنبى ، إنه اعتداء على السيادة أو لنستخدم مصطلحا من العصر الوسيط أكثر " إنه اعتداء على امتيازاتهم " فى الموضوع النقدي ، ودائما فى كل الأحوال فإن سلطة الدولة فى الموضوع النقدي ثمرة للطابع العمومى للعمل

والخدمة المعنية بنقش العملة . هذا الفرق يفسره بوضوح طبيعة القواعد المتقررة ،  
والاختلافات التى يمكن أن توجد بين الحق القانونى الكائن فعلا وبين المتطلبات  
الأخلاقية أو الفروع القانونية الأخرى .

صفة أخرى مميزة للسياسة النقدية الموحدة ، هى إستبدال الأبجدية الكوفية وإحلال  
" خط " النسخ محلها وربما كان موقفهم انعكاسا لتغيير فى الروح وفى المفهوم الجمالى  
للعملة من جانب الفنانين فى دور السكة من ناحية ، ثم من جانب " موجهى سياسة  
النقد " ، وربما كان ببساطة ثمرة لإتجاه " تجديدى " فى الخطوط المستعملة .

عند انحلال دولة الموحدين ، وظهر الطوائف ، فإن غرناطة ومرسيه تستحقان  
إهتماما خاصا من وجهة النظر النقدية فهذه " معنى مرسيه " تحت إمرة " ابن هود ،  
أقامت مملكة مستقلة ، وقد ضرب ابن هود - باعتباره أميرا مستقلا - دراهم مجهولة  
( خالية من ذكر اسم الأمير ) مع المحافظة على الشكل المربع . وقد إستخدمت إمارة  
الطوائف فى مرسيه نماذج موحدية لكن مع كتابات مرابطية . هذه الأحداث يبدو أنها  
تبرهن على رغبة فى الانفصال ، " ثم إنها " إلى حد ما إحياء لمنافسات قديمة تطورت  
تقريبا ، لكن مع المحافظة عليها للأسف ، وبسبب ضعف الموحدين يمكن أن تعود إلى  
الظهور ، وهى تبرهن لنا أيضا على وزن " نقود " الموحدين سواء الدراهم الغفل " من  
ذكر الأمير " ( ويبدو أنها ينبغى تفسيرها ، باعتبارها باقى التردد الأخير فى إعلان  
الانفصال ، يعنى أنها الظاهرة التى عرفناها ) أو " سواء " التأثير على ضاربى النقود  
فى الأنظمة الجديدة لضرب العملة ، مع هؤلاء الذين لن يكون سهلا القطيعة الكاملة  
معهم بسبب نقص التدريب ، أو فقط بسبب الجمود . هذه الأحداث المختلفة ليست  
منقطعة النظير ، " ويمكن " أن تلمس ذلك بسهولة " .

ومع ذلك لا ينبغي أن نعطي قيمة مفرطة لهذا الحدث ، وذلك أن ابن هود أمر بحفر هذه العبارة على بعض قطع العملة بعد عام من التمرد " القائم بالدعوة إليه " ، وقطع بذلك التقليد الموحدى وعارض دعوة عبد المؤمن مؤسس دولة الموحدين ، على عكس ما أعلن أى " على النقيض مما أعلن " . كل هذا يتضمن تحداً واضحاً لسلطة الموحدين ، ولا يدع مجالاً للشك حول النوايا السياسية لطائفة مرسية .

ومع ذلك ، ومرة أخرى نعرض عن تأكيدات ذات طابع قانونى دينى ربما لتبسيط المشكلات ، يعنى نحن أمام رواية ظاهرة خاصة بكل أوقات تدهور السلطات الإسلامية الأسبانية والتي شرحنا أسبابها . وبها يكمن أيضاً تفسير تكرارها المستمر .

#### ٦ - " النقود " فى مملكة غرناطة :

ملوك بنى نصر من وجهة النظر النقدية هم بعض " من اعتبروا " استمراراً للموحدين . لقد قبل إن الصفة المميزة لمواصلة ما هو موحدى هى أن غرناطة كانت فى واقع الأمر إحدى الطوائف الحقيقية لهذه المملكة وهى فى هذا تختلف عن إصدارات " العملة " فى مرسية التى كان وضعها القانونى النقدى مختلفاً لأسباب سياسية تفسيرها واضح .

لكن مع هذا وكونهم استمراراً للدولة متدهورة وأن هذا ينعكس فى نقودهم ، فإن إصداراتهم الأخيرة بالدرجة الأولى قلت قيمتها كثيراً *de muy baja ley* . لقد ضرب عبد الحسان على - ملك غرناطة قبل الأخير - عملات مزيفة من النحاس *Doblas de vellon* ويفترض برياتوبيس *Prieto vives* أن ذلك كان فى عصره الذهبى ، وهذه النظرية محتملة جداً بسبب خصائص العملات القديمة . وقد رأينا طبيعة وسبب هذه الظاهرة ومع كل هذا يبدو أن تزيف العملة الخاصة لم يكن وافياً ،

واضطر هؤلاء إلى تزييف النقد المسيحى . هذا العمل من جهة ، يدل على الحالة المالية السيئة كما يبدو أنه يشير إلى أن الروافد التجارية قد تغيرت . فالمسيحيون لم يعودوا يدورون فى فلك النقد الإسلامى ، ويحدث أمر ما كان هو المناقض تماما ، فإن المسلمين الآن يدورون فى فلك الاقتصاد المسيحى ، ولهذا يهتمون بعملته " ويزيفونها " أكثر من هذا ، يبدو أنهم حتى لتزوير هذه العملة سيستخدمون دور السكة الرسمية أو على الأقل رجال النقش المسلمين الرسميين ، فلنا أن البلاد أو " الأماكن " التى بها المسيحيون تشك فى أن هذا قد حدث . إن تغيير السياسة النقدية ، المغزى الجديد الذى يحكم " ويوجه " قواعد صك النقود ، تنعكس وتتوافق فى كل حالة مع تغيير الحالة الاقتصادية ، جيد أن ما ليس واضحا تماما من خلال هذه البيانات وحدها هو تحديد مدى الظاهرة ، يعنى المستوى الذى دار المسلمون عنده فيما يتعلق بالاقتصاد المسيحى والمستوى الذى قادهم هذا الوضع إليه لعمل إصدارات نقدية قليلة القيمة .

نعم إن ما يبرهن عليه هو كيف أن القواعد القانونية النقدية تدور حول مشكلات إقتصادية ، بسبب الوظيفة الإقتصادية للعملة ، والطبيعة المنظمة للأششطة الحيوية صاحبة الحق ( إعمالا لأفكار وأوامر الخير ) . ومع كل أهمية العامل الاقتصادى فى هذا الفرع من القانون ، فإنه لا يستبعد تدخل مشكلات أخرى سياسية ودينية وجمالية ... الخ ) .

ومع كل ذلك فقد بقى شىء ما ، من التأثير الذى مارسه نشاط رجال ضرب النقود المسلمين على " نشاط " المسيحيين ، مثل أسماء كثير من العناصر التى تقوم عليها دور السكة المسيحية ونشاطها ، وفى هذا الجانب عانت العملة من تأثيرات فى المضمون مثلها مثل جوانب أخرى فى حياة أسبانيا المسيحية .

ولسبب عام ، ومن خلال الاحتكاك بين الحضارتين ، فإن القيم والوسائل أو " الطرق " المفيدة التى التقطها الأسبان المسيحيون بفضل هذه الاتصالات ، ومن خلال ما حافظوا عليه فى مرات عديدة مواصلين تقدير قيمته وفى مرات أخرى من خلال القوة الحامدة للأوضاع الثابتة ووزن التقليد، وهذا الأخير ربما كان شائعا فى حالات إستيعاب المصطلحات القانونية الإدارية . حول هذه الناحية فإن مما يستحق التنويه أن حق صك النقود الذى يتبع الحكام المسلمين " حمل " اسم " السكة " ، ونفس هذا الاسم أعطى للمصنع حيث تضرب النقود ويحتمل أن المسيحيين أخذوه عن العرب ، وإن كان من الدقة إثبات أن كل المؤلفين لا يوافقون بشكل مطلق على اشتقاق الكلمات : " تكة " ، " زكة " ، " سكة " هذا مثال على أنه كيف أن تطور الكلمات فى اللغات السامية يمكن أن يؤثر على الأوضاع القانونية التى لها علاقة بصور وأساليب الحياة ، وعلى تعميمات استخدام كلمات معينة ، بسبب أن عدد الكلمات أقل من الأشياء التى تعبر عنها ، وأنه قد نضطر إلى استخدام مصطلحات فى أكثر من معنى حسب جمعنا للأفكار من خلال الإتصال وكذا تعميم أو تحديد نظام التعبير عن طريق المصطلح ... الخ . كل هذه الاتصالات يفسرها كون الإنسان هو كل شيء أى هو الكائن الذى يمكن أن يصهر ويربط آراءه المختلفة ، وكذلك أفكاره وتجاريه .

من وجهة النظر الجمالية فإن خبراء الحفر المسلمين ، الذين ثبتوا قواعد علمهم قد رأينما أنهم بسطوا عملهم من خلال نظام طبع الكتابات فقط دون الصور ، لكن عبقريتهم حملتهم على أن يجعلوا من الحروف عنصرا زخرفيا .

وعندما يفعلون ذلك فإنهم لم يصنعوا أكثر من مواصلة نماذج الفنانين الإسلاميين الآخرين ( المهندسون المعماريون ، خبراء حفر العاج ... الخ ) وهؤلاء مقربون من العنصر الإنسانى من أجل تمثيلهم ، لكنهم يعدون " ذوى أبجدية " أكثر جمالا بكثير من



الأبجدية الغربية ، وقد استخدموها لأغراض زخرفية .

ومع كل ذلك لا يمكن المبالغة فى القيمة الفنية لعمل ضاربى النقود ، بسبب القيود التى يجدونها فى هذا الجانب من عملهم بين أسباب أخرى. نعم إننا نشير إلى ذلك . وهكذا كما هو الشأن دائما - فإن الفن النقدى ، ولكونه فنا أصغر يدور فى فلك نماذج أعمال جمالية أكبر ، هى بسبب نوعيتها نفسها ، الفنى الكبير فى وسائل تعبيرها ، تقاس مهمة مثالية مع خبراء ضرب النقود ، الذين وجدناهم " ذوى " ثقافات مختلفة جدا . ومرة أخرى نبرز كيف أن الظاهرة التى ليست إلا جمالية تتداخل مع مشكلات قانونية عندما نعى بالقواعد الخاصة " بنشاط " خبراء " ضرب النقد . يعنى ، مرة أخرى ، من خلال كل كائن بشرى ، فإننا نشاهد منظر تشابه المظاهر المتنوعة للنشاط الإنسانى .

إن العلاقات بين الفن وقانون ضرب العملة سمحت لنا . كما لعل القارىء قد لاحظ ، أن نلفت النظر إلى بعض الخصائص المميزة للقانون النقدى " المالى " الإسلامى ولسؤ الحظ فإنه من هذا الرسم التاريخى المجلل للبيانات التى لدينا والمتعلقة بقواعد عمل مصانع النقد الأسبانية الإسلامية ، نستنتج بسهولة أن الفجوات التى لن تستكمل كثيرة . إنه مما يدعو للحزن والسخرية أن العملة ، وهى أحيانا مفيدة جدا لتوضيح تفاصيل ذات فائدة تاريخية ، بل إنها حتى تقدم معارف عن وجود ممالك مثل ممالك تطيلة Tudela وقلعة أيوب Calatayund إنها تبين القليل جدا عن القواعد التى تنظم وضعها . وعلى كل لا ينبغي أن نستغرب ، بسبب نفس طبيعة البيانات التى قمنا بها . أحيانا نفس القواعد القانونية تمنعنا من الحصول على بيانات معينة . يحدث هذا عندما تستخدم تعبيرات مثل " إفريقية " أو " الأندلس " بدلا من

الإشارة إلى دار السكة ، وهذا - يعنى أن هذه الكلمات " لا تمثل بلدة فقط بل كل الأراضى".

فى أحيان أخرى يكون الفن أكثر تعبيراً ، وهكذا فى الأوراق الأخيرة لمملكة غرناطة نجد مصكوكات ذهبية مع كتابات تقليدية نصرية يبدو أنها تنتمى إلى "الزغال" المعارض ، تخالف كتابات أبى عبدالله ، ذات الطابع الأقل تقليداً ، وفقاً للسياسة التى يتبعها كلاهما ، ومع كل هذا ، فهذه ملاحظة لابد أن تقوم بها مع "حذر" واحتياطات معينة ، ذلك أنه ليس من السهل دائماً التمييز بين الإصدارات المنسوبة لمحمد الحادى عشر ( أبى عبدالله ) من تلك المنسوبة لمحمد الثانى عشر ( الزغال ) .

## ملحق :

بقيت مشكلة أخرى تحتاج لمعالجة ، تلك التى تطرح دراسة دور القانون الخاص المعمول به فى الأراضى المسيحية بالنسبة للمسلمين . إن مجموعة ايشى دى جيهر ice de gehir تتضمن بعض المعلومات المتعلقة بالنقود ، لكنها لا تبدى أى اهتمام بالقواعد القانونية لصنعها . وقد حدث شىء مماثل مع قوانين المسلمين،إنهم بصفة عامة يعاملون بالقانون الخاص ، وإذا ذكروا العملة أحيانا فإنهم يفعلون ذلك من وجهة النظر التجارية ، وليس من الناحية التقنية أى " الفنية " لضرب العملة.

هذا هو حال الوثيقة الخامسة والخمسين وعنوانها " كيف يجب بيع الذهب والفضة" والوثيقة السادسة والخمسين وعنوانها " الطرق إلى العملات الذهبية القديمة وإلى الدراهم " . ولا ينبغى أن نندesh لذلك ، بسبب طابع القوانين المذكورة ، لكن طابعها نفسه يبدو أنه يؤكد أن القواعد الخاصة بالمسلمين لم تؤثر على صنع النقود ، يعنى لم

يدخلوا فيها بوصفهم مسلمين خاضعين للقانون الخاص . كذلك لا ينبغي أن نندهش كثيرا من مهمة دور السكة ، ولا من السياسة الواقعية ولا الميدان أو الأسباب الخاصة باستقلالها التشريعي .

